

قياس وتوزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر  
**FISIM في سنة أساس الحسابات القومية لعام 2014**  
**وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 2008.**

نوح بونا المختار

خبير حسابات قومية - المكتب الوطني للإحصاء  
 الجمهورية الإسلامية الموريتانية

### ملخص

بعد تقدير مخرجات خدمات الوساطة المالية المحسوبة بنحو غير مباشر FISIM من الأمور المتوجب على المحاسبين القوميين القيام بها وكذلك كيفية توازن العرض والطلب، بحكم عدم توفر معلومات جاهزة في المصادر المختلفة فمن اللازم على الفريق المحاسبي ان يتكفل بعملية القياس من حيث يحدد الوحدات المنتجة لخدمات الوساطة المالية ومعالجة بياناتها من اجل تحديد الأموال التي استخدمت في الوساطة المالية والفوائد المتحصل عليها وتلك المدفوعة عن الأموال المودعة ثم اختيار معدل مرجعي يعكس هيكله المخاطر في استحقاق القروض والودائع بحسب نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وفي ضوء الارتباط الوثيق بين ايجاد معلومات ذات جودة من حيث الشمولية والتفصيل وإيجاد تقديرات تقارب الواقع، تكمن مشكلة المعالجة الجيدة للبيانات حيث تم اللجوء الي مجموعة من الطرق سمحت بفهم البيانات الموجودة و التأكد من نوعيتها ومعرفة نواقصها بمقارنتها بالبيانات المنشورة في تقارير المؤسسات المهتمة بالقطاع المالي، فقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالبنوك الأولية ومؤسسات القروض الصغيرة وصندوق الإيداع والتنمية، وكلها وحدات تمارس نشاط الوساطة المالية، كما استخدمت كذلك البيانات المتوفرة في الحالة المالية للبنك المركزي والمتعلقة بالودائع لدى البنوك الأجنبية في هذه التقديرات. لقد وفرت البيانات العناصر الضرورية لعملية الحساب من قروض وودائع وفوائد على القروض وفوائد على الودائع. وتم بناء على هذه المعلومات اختيار معدل مرجعي مكن من عزل جزء الخدمة المضمن في الفوائد وهو ما مكن من تقدير FISIM على القروض وعلى الودائع حسب المنتجين. اما عملية التوزيع فقد اعتمدت على البيانات المتوفرة على توزيع القروض والودائع، بحيث تسمح معلومات البنوك بتوزيع القروض حسب النشاط الاقتصادي والودائع حسب القطاع المؤسسي وتوجيه مؤسسات القروض الصغيرة لقروضها الى الاسر مما يجعل مخرجاتها تذهب الى استهلاك أسري صرف وامكانية توزيع قروض وودائع صندوق الودائع والتنمية بين استهلاك وسيط وأسري. لقد ساهم هذا التطور المنهجي المتبع في التقديرات الجديدة في انتاج ارقام أقرب الى الواقع بالمقارنة مع التقديرات في النظام القديم من حيث شموليتها لكل الوحدات المنتجة لهذه الخدمة ونوعية البيانات المستخدمة ومدى تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 في عملية الحساب.

وبالرغم من توفر هذا الكم الكبير من المعلومات فإن بعض النواقص مازالت موجودة وخاصة في تفصيل المعلومات الموجودة وغياب بعض المعلومات التي تخص وكلاء وعمليات موجودة على ارض الواقع. ان عدم توفر المعلومات حول توزيع القروض حسب الوكلاء الاقتصاديين وغياب الودائع حسب الأنشطة الاقتصادية يعتبر نقصا في تفصيل المعلومات، كما ان غياب تعاملات الاسر والشركات الخاصة مع البنوك الأجنبية فهو الجزء الذي لا يمكن تقديره. ولكن من خلال المعالجة الموضوعية للبيانات التي مكنت من تدليل بعض الصعاب في ايجاد شرح الظواهر الملاحظة وبالقيام بالمقارنات اللازمة من اجل تقدير كل المجاميع FISIM.

**Indirectly measured and measured brokerage services measured  
FISIM in 2014 National Accounts Basis Year  
According to the 2008 National Accounts System**

Nouh Bouna El Moctar  
National Accounts Expert  
National Bureau of Statistics - Mauritanian

**Abstract**

Estimating the output of FISIM is imperative work for national accountants, as well as how supply and demand are balanced. Due to non-existence of ready data in different sources. The accounting team must undertake the measurement process in terms of identifying and processing units producing financial intermediation services in order to identify funds used in financial intermediation and interest on credits and those on deposits. Then select a benchmark rate that reflects the maturity risk structure of loans and deposits as recommended by the 2008 SNA.

Considering the close link between the existence of quality data in terms of completeness and detail and the obtaining of estimates which converge with economic reality. This equation is based on the most appropriate treatment of available data through the application of methods to ensure understanding, the quality and limitations of the data and make the necessary comparisons with the data published in the reports of the institutions that supervise the financial sector. Data from production units operating in the financial intermediation activity as primary banks, microfinance institutions, the Deposit Fund and Development (CDD) were used in this calculation. Other data on resident deposits in foreign banks are available in the financial position of the central bank have been integrated for the estimation of FISIM with the rest of the world.

All the above data have enabled us to obtain the elements which are included in the calculation of FISIM, namely loans, deposits used in financial intermediation and interest on the funds mentioned above. Based on these data it was illustrated how a reference rate capable of being isolated from the service part included in the interest was chosen. This allowed the estimation of FISIM on credits and deposits. As regards the employment distribution of FISIM, it was made on the data available in the monetary situation which allows the breakdown of loans by economic activity, deposits by institutional sector. Microfinance institutions' data are consumed exclusively by households and CSD lending and deposit data are separated between intermediate and final household consumption in the CSD report.

This new estimation approach helped to have figures closer to reality than the old estimate in terms of coverage of all FISIM producing units. The quality of the data used and the extent to which the 2008 SNA recommendations are applied to the calculation process.

Despite the availability of a large amount of data, some limitations remain, particularly with regard to the details of existing information and the absence of certain information concerning agents and operations well identified in the field. For example, the lack of information on the distribution of loans by economic agents and the absence of deposits by economic activities is a lack of information, and the absence of transactions between households and private enterprises with foreign banks are difficult to estimate. This treatment made it possible to overcome the difficulties in understanding the observed phenomena and the comparison of the data which facilitated the appreciation of results.

**1. مقدمة:**

تقيس الحسابات القومية مخرجات الأنشطة الاقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفي حالة النظام المالي، تلعب البنوك دور الوسيط المالي وخالق النقود. فهناك نوعان ممكنان من المخرجات البنكية، مخرج تمت فوترته بشكل صريح (العمولات، رسوم على الحساب، وما إلى ذلك)، والآخر عبارة عن خدمات غير مباشرة يتم احتسابها ضمناً في تكلفة العمليات على القروض والودائع ويتم دمجها في معدل الفائدة الذي تحدده البنوك.

وهذا النوع الأخير من الخدمات يسمى خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر FISIM، فهي تقيس بطريقة غير مباشرة قيمة خدمة الوساطة المالية المقدمة والتي لا تظهر في فواتير صريحة خلال العمليات على القروض والودائع. كما تعتبر FISIM بمثابة فوائد تقدم مقابل القروض والودائع فيدفع المتعاملين مع البنوك رسوماً متفاوتة حسب نوعية الخدمة بحيث تقبل الوحدة المقرضة بدفع رسوم أقل من الوحدة المقترضة وهي عبارة عن رسوم مجمعة تفرضها البنوك على المودعين والمقترضين.

ويشرح هذا البحث بالتفصيل المنهجية التي تم اعتمادها من أجل حساب مجاميع FISIM وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008، بالاعتماد على مصادر البيانات المتاحة وقياس مدى تأثير طريقة الحساب الجديد على مجاميع FISIM في النظام القديم.

وفي الختام، فإن قياس وتوزيع FISIM يعتبر من أهم المشاكل التي ينبغي للمحاسب القومي التسليح بالأدوات الضرورية التي تمكنه من إيجاد التقديرات الأقرب إلى الواقع والموضحة في هذا البحث.

**2. هدف البحث**

يهدف هذا البحث إلى شرح منهجية حساب مجاميع FISIM وتوزيعها بين عناصر العرض والطلب انطلاقاً من البيانات المتوفرة وتطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 في عملية التقديرات، فقد استورد في التطور المنهجي الذي حصل في أنظمة الحسابات القومية المختلفة في التعامل مع حساب FISIM حيث يعتبرها نظام 1968 بمثابة إنتاج ضمنى الخدمات المصرفية ويأتي نظام 1993 ويطلق عليه اسم خدمات الوساطة المالية المحسوبة بنحو غير مباشر FISIM وهي عبارة عن رسوم الخدمة غير المباشر على القروض والودائع أما نظام 2008 فيذهب إلى تحديد من هو المعنى بإنتاج هذه الخدمة وعلى نوعية الأموال التي يجب أخذها في عملية الحساب، كما خلص إلى تشخيص شامل لبيانات المجموعات الثلاثة التي تتخذ من الوساطة المالية نشاطاً لها وكيفية تحديد الأموال التي تدخل في عملية القياس والفوائد المستلمة على الأموال المقرضة والمدفوعة عن الأموال المودعة وتقدير المخرجات على أموال المقيمين والصادرات والواردات.

كما مكنت عملية توازن العرض والطلب الواردة في البحث من تقدير بقية المجاميع من استهلاك وسيط واستهلاك أسري، و قدم البحث مقارنة للمنهجية المتبعة في حساب مجاميع FISIM حسب نظام 2008 وتلك المطبقة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 ومدى تأثير نتائج التقديرات حسب النظام الجديد على نتائج النظام القديم، وبيّن كذلك أن أبرز الاختلافات بين النتيجتين تكمن في شمولية المصادر المستخدمة في التقديرات وتفصيل البيانات الواردة فيها وطريقة الحساب بين النتيجتين، فقد اعتمدت طريقة الحساب في النظام القديم على توصيات نظام 1968 في حساب مخرجات FISIM وهي عبارة عن الفارق بين الفوائد المستلمة والمدفوعة وعدم تقدير الواردات والصادرات، بينما تعتمد الطريقة الجديدة على القروض والودائع والفوائد المدفوعة على الودائع وتلك المستلمة على القروض والمعدل المرجعي. وتمكن البحث من شرح تفصيلي لكيفية اختيار المعدل المرجعي الداخلي والذي يعتبر أهم المتغيرات في معادلة الحساب ويتطلب البحث عنه إجراء الكثير من العمليات من أجل التأكد من عزله لعناصر الخدمة من معدلات الفائدة. أما معدلات المرجعية مع العالم الخارجي فقد تم تحديدها من أجل حساب FISIM المستوردة والمصدرة نظراً لغيابها في ميزان

المدفوعات، واعتمدت منهجية FISIM مع العالم الخارجي على بيانات البنوك والبنك المركزي حول الودائع والقروض الممنوحة لغير المقيمين من شركات خاصة واسر.

لقد عرض البحث بعض المشاكل التي تواجه فريق الحسابات القومية في عملهم والذي يتمثل في تقدير الناتج الداخلي الخام الأكثر شمولية من خلال جمع ومعالجة ومقارنة مصادر البيانات المختلفة من أجل معرفة درجة تداخلها أو تكاملها بهدف إيجاد التقديرات الصحيحة لكل الأنشطة الاقتصادية.

3. التطور المنهجي من نظام الحسابات القومية لعام 1968 الى نظام الحسابات القومية لعام 2008 في تقدير  
:FISIM

في الحسابات القومية، تُعرّف FISIM بأنها الهوامش التي تحققها المؤسسات المالية في عمليات الوساطة المصرفية الخاصة بها. يمكننا التمييز بين نوعين من الهوامش، واحد يتحصل عليه عند منح القروض والآخر في إطار عمليات إدارة الودائع. لتحقيق الربح، يجب على الوسيط المالي منح القروض بمعدل فائدة أعلى من الذي يدفعه مقابل مكافأة الودائع<sup>1</sup>.

في الممارسة العملية، نقيس الحسابات القومية هذا الهامش بشكل غير مباشر لتجنب تقلبات أسعار الفائدة. وبالتالي يتم قياس خدمات الوساطة المالية بشكل غير مباشر من خلال القروض والودائع ومعدلات الفوائد المختلفة والمعدل المرجعي. ويبين التطور المنهجي في مختلف نظم الأمم المتحدة للحسابات القومية بالنسبة لحساب خدمات الوساطة المالية أنه في نظام الحسابات القومية لعام 1968، تُعرف خدمات الوساطة المالية باسم "الإنتاج الضمني للخدمات المصرفية". ومبرر هذا الاسم هو دمج البنوك للمزيد والمزيد من المكافآت المصرفية ضمناً في سعر الفائدة المطبق من قبلها.

يتم حساب مخرج هذه الخدمة بالفرق بين الفوائد المستلمة والمدفوعة في نظام 1968. يعتبر هذا الهامش بمثابة استهلاك وسيط لنشاط وهمي بلا مخرجات وقيمه المضافة سالبة مع إلغاء الدخل السلبي للقطاع الوهمي من خلال دفع خدمات مصرفية لدخل الملكية للقطاع الوهمي.

يستخدم نظام الحسابات القومية لعام 1993 المعدل المرجعي<sup>2</sup> والقروض والودائع ومعدلات الفائدة المختلفة في حساب خدمات الوساطة المالية ويترك الخيار للبلد لتقسيمه على الاستخدامات أو وضعه في نشاط وهمي.

يعتبر إدخال المعدل المرجعي من قبل نظام الحسابات القومية لعام 1993 في حساب FISIM بمثابة تغيير جذري في طريقة حساب مجاميع هذه الخدمة.

بطريقة محددة، فإن المعدل المرجعي هو معدل محايد، يجب أن يمثل فقط التكلفة الخالصة للقروض.

وفي تطبيق هذه الطريقة، يحسب نظام الحسابات القومية لعام 1993 مخرجات FISIM عن طريق القروض (yL) والودائع (yD) خارج أموال البنك الخاصة. بافتراض أن هذه القروض والودائع تخضع لمعدلات فائدة من rL و rD على التوالي، يجب حساب إنتاج خدمات الوساطة المالية وفقاً للمعادلة التالية:

$$(rL - rr) yL + (rr - rD) yD.$$

أو (rr) هو نسبة المعدل المرجعي.

ويوضح نظام الحسابات القومية لعام 2008 مجال ومحتوى العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في الحساب وعلى ضوء تجربة تطبيق نظام 1993 وهي:

- القروض والودائع المستخدمة فقط في عمليات الوساطة المالية
- يجب ألا يحتوي المعدل المرجعي على أي عناصر خدمة ويجب أن يعكس المخاطر على هيكله استحقاق الودائع والقروض

<sup>1</sup> نظام الحسابات القومية 2008 الفقرة 6-163

<sup>2</sup> نظام الحسابات القومية 2008 فقرة 6-165

- البنوك من نفس الاقتصاد، لا توفر أو تقدم الا القليل من الخدمات عند الاقتراض بينها فلا توجد إذا خدمات وساطة مالية بين البنوك من نفس الاقتصاد.
  - اما عملية توزيع مجاميع خدمات الوساطة المالية بين المستخدمين المختلفين (المقرضين والمقترضين) فهي تعتبر بمثابة مفهوماً جديداً في نظام الحسابات القومية لعام 1993، بحيث يتم توزيع المخرجات والواردات الى عناصر الطلب المتمثلة في الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الأسري والصادرات.
  - ان عملية التوزيع على المستخدمين هي عبارة عن توازن للعرض والطلب من خلال عملية محاسبية هدفها وضع التقديرات المقبولة لكل عنصر من عناصر العرض والطلب مع إلزامية تساوي مجموعهما. فتحسب قيمة المخرجات والاستهلاك الوسيط من ضمن المكونات التي تعطي القيمة المضافة وهي إحدى الطرق لحساب الناتج المحلي الخام أي طريقة العرض وتستخدم بقية العناصر في حساب الناتج بطريقة الطلب.
  - وحول مدى تأثير توزيع العرض على الطلب وقد ترك نظام 1993 الخيار للدول في توزيع FISIM على المستخدمين او جعلها في نشاط وهمي. ففي حالة عدم التوزيع فان النشاط الوهمي سيستهلك كل المخرجات وسيؤثر على الناتج الإجمالي بنقص القيمة المضافة اما الصادرات والواردات فلا توجد اصلا. اما في حالة تم توزيع عناصرها على المستخدمين فسيؤثر على الناتج المحلي الإجمالي على ثلاثة مستويات وهي:
  - خفض الاستهلاك الوسيط وزيادة ما خفض على الاستهلاك النهائي او الصادرات يؤدي الى زيادة من القيمة المضافة؛
  - جزء الاستهلاك الوسيط الذي تستهلكه القطاعات غير السوقية التي يتم حساب إنتاجها بطريقة مجموع التكاليف كالقطاع الحكومي والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر يؤدي إلى زيادة مخرجاتها مما يؤثر ايجابا على القيم المضافة لهذه الأنشطة؛
  - تغيير نمط التجارة مع بقية العالم من خلال إدخال قيم الواردات والصادرات في هيكل الحسابات القومية بحيث يؤثر ايجابا او سلبا على الميزان التجاري للبلد وعلى الناتج الإجمالي الخام كذلك.
- 4. منهجية تقدير وتوزيع FISIM وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 2008:**
- يتم حساب خدمات الوساطة المالية من خلال معالجة البيانات المتاحة وذلك بتحديد العناصر الضرورية لعملة التقدير كمعدلات الفوائد المختلفة والقروض والودائع والمعدل المرجعي. ويوضح هذا الجزء بعد التعريف بمصادر البيانات المستخدمة في عملية التقدير الخطوات المتبعة في معالجة البيانات من اجل حساب مجاميع FISIM من خلال نوعية العناصر المطلوبة في هذا الحساب وطرق توزيعها بين العرض والطلب.
- i. مصادر البيانات المستخدمة في معالجة خدمات الوساطة المالية:**
- يعتمد حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة على المصادر التالية:
- a. **الحالة المالية للبنوك الأولية** وتعد من طرف البنك المركزي الموريتاني، وتوفر معلومات حول ميزانية وحسابات تشغيل جميع البنوك العاملة. فيها يتم تقسيم القروض حسب القطاع المؤسسي ويتم تقسيم الودائع حسب النشاط الاقتصادية. في حساب التشغيل المصرفي من ناحية الواردات، يتم تحديد الفوائد المستلمة والعمولات وغيرها من المنتجات والخدمات. ومن جانب المصروفات، يتم فصل الاستهلاك الوسيط والفوائد المدفوعة والمرتببات بشكل جيد.
- b. **الحالة المالية لوحدات التمويل الصغيرة**، وتعد كذلك من طرف البنك المركزي الموريتاني وهو يوفر ميزانية وحسابات تشغيل لجميع مؤسسات التمويل الصغيرة الناشطة؛

c. تقرير صندوق الإيداع والتنمية ويعد من طرف الصندوق وهو مؤسسة عمومية تمارس نشاط الوساطة المالية ولا تتبع للبنك المركزي بحيث يتوفر تقرير الصندوق على ميزانية وحساب التشغيل. في ميزانيته نجد المعطيات حول القروض والودائع اما المنتجات والفوائد فهي متوفرة في حساب تشغيله.

d. التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني وهو منشور على الموقع الإلكتروني للبنك، وهو يوفر بيانات حول عرض النقود وحسابات البنك المركزي والقروض والودائع.

## ii. مراحل تقدير مجاميع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر:

من اجل تقدير مجاميع خدمات الوساطة المقاسة بشكل غير مباشر حسب نظام 2008 يتوجب البحث عن العناصر الضرورية لعملية الحساب في مصادر البيانات التي تخص الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاط الخدمات الوساطة المالية أولا ثم البحث عن الأموال التي استخدمت في الوساطة المالية والفوائد المتحصل عليها مقابل الأموال المقرضة والفوائد المدفوعة عن الأموال المودعة ومن اجل بلوغ هذا الهدف يتطلب تقدير مجاميع FISIM المرور المراحل التالية:

- تحديد المؤسسات والوحدات الإنتاجية التي تمارس نشاط الوساطة المالية
- تحديد الأموال التي استخدمت في الوساطة المالية من قروض وودائع
- تحديد الفوائد المتحصل عليها مقابل القروض والفوائد المدفوعة في تسير الودائع
- البحث عن معدل مرجعي داخلي ومعدلات مرجعية مع العالم الخارجي
- توزيع المخرجات والواردات على عناصر الطلب من استهلاك وسيط ونهائي وصادرات

## a. تحديد الأموال التي يتم إجراء الحساب عليها:

توفر هيكل بيانات البنوك<sup>3</sup> ومؤسسات التمويل الصغيرة وصندوق الإيداع والتنمية عدة إمكانيات لتوزيع الأصول حسب القطاع المؤسسي أو النشاط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

- توزيع الودائع لدى البنوك حسب القطاعات المؤسسية وذلك متاح في بيانات مصدر الحالة المالية للبنوك؛
- توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية في بيانات القروض المقدمة من للبنك المركزي الموريتاني؛
- توزيع القروض من صندوق الإيداع والتنمية بين قروض للأسر وقروض للشركات
- خدمات مؤسسات التمويل الصغيرة تستهلك من طرف الأسر فقط.

توفر البيانات كذلك توزيع الأصول المالية أي القروض التي تم احتسابها في تقدير مجاميع FISIM على النحو التالي:

- قروض للمراسلين والمؤسسات المحلية؛
- قروض للعملاء (شركات خاصة أو عامة أو شبه عامة والدولة).

ومن ناحية الخصوم فيتم تقسيم الودائع على النحو التالي:

- ودائع المراسلين والمؤسسات المحلية بما في ذلك المؤسسات العامة وشبه العامة؛
- ودائع المراسلين والمؤسسات الأجنبية؛
- ودائع الأفراد؛

• ادخارات لصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التأمين الصحي.

ان معالجة هذه الكتلة من المعلومات المتوفرة في مصادر البيانات تتم على المراحل التالية:

- تحديد الأصول والخصوم المالية المستخدمة في عمليات الوساطة المالية والمتوفرة في البيانات عن طريق ترميزها وفقا للتصنيفات المعتمدة في الحسابات القومية؛

<sup>3</sup> الحالة المالية البنوك على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي

• جمع القروض والودائع لكل سنة بناءً على هذا الترميز؛

**b. تحديد الفوائد المشمولة في عملية الحساب:**

تقدم مصادر البيانات المختلفة معلومات في حساب التشغيل لهذه المؤسسات بحيث يتم فصل الفوائد بشكل جيد بين الفوائد على القروض والفوائد على الودائع. ففي جانب الإيرادات فيتم تجميع بيانات الفوائد والعمولات والإيرادات الأخرى، والفوائد على القروض التي يتم الحصول عليها من قبل البنك. في الجانب الآخر يمكننا ملاحظة هيكله مصروفات التشغيل للبنك مثل الاستهلاك الوسيط والأجور والفوائد بالطبع التي يدفعها البنك مقابل مكافأة الودائع.

تتطلب المعالجة المحاسبية لهذا الجزء ما يلي:

• ترميز مسميات البيانات حسب تسمياتها في تصنيفات الحسابات القومية؛

• جمع الفوائد المستلمة من جهة والفوائد المدفوعة من جهة أخرى لكل سنة على حد؛

**c. اختيار معدل الفائدة المرجعي:**

وبعد اكتمال المعالجة المحاسبية للبيانات الأنف ذكرها فأصبح من الممكن البحث عن المعدلات المرجعية، ومن أجل الحصول على المعدلات المرجعية المتناسقة مع واقع ممارسات الوحدات العاملة في الوساطة المالية يجب تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 على البيانات المتوفرة ومقارنتها. ويقدم هذا الجزء شرحاً لكيفية اختيار معدل مرجعي داخلي ومن ثم التعريف على المنهجية المتبعة في الحصول على المعدلات المرجعية مع بقية العالم. فنظرياً، لا يشير نظام الحسابات القومية لعام 2008 إلى معدل مرجعي داخلي محدد ولكنه يقترح استخدام معدل الاقتراض بين البنوك دون فرضه ويستبعد استخدام متوسط معدلات الفائدة بين القروض والودائع بحكم عدم مساواتها.

وعملياً، ومن خلال البحث عن معدل مرجعي داخلي يجب الاطلاع على ما توفره البيانات عن معدلات الفائدة، حيث تقدم تقارير البنك المركزي الموريتاني معدلات فائدة ويمكن حساب معدلات تراكمية من البيانات المعالجة سابقاً والمفصلة في الجدول رقم (1) ادناه:

### الجدول 1:

المعدل المرجعي ومعدلات الفائدة على القروض والودائع ومعدل الاقتراض بين البنوك للفترة 2010 الى 2014

2014	2013	2012	2011	2010	المعدلات الفائدة
5,82%	5,96%	5,76%	10,15%	9,58%	المعدل التراكمي الإجمالي*
11,25%	11,40%	11,61%	19,11%	16,42%	المعدل التراكمي على القروض*
1,96%	2,12%	2,09%	4,43%	5,17%	المعدل التراكمي على الودائع*
6,61%	6,76%	6,85%	11,77%	10,80%	متوسط المعدلات التراكمية عى القروض والودائع*
9,00%	9,00%	9,00%	9,00%	9,00%	معدل إدارة البنك المركزي الموريتاني**
17,00%	17,00%	17,00%	17,00%	17,00%	معدل الائتمان الطابق**
4,40%	4,90%	4,90%	8,00%	8,00%	معدل الاقتراض السقف**
3,20%	3,50%	2,70%	5,20%	8,30%	معدل فائدة للاقتراض بين البنوك لمدة أيام**

المصدر: \* معدلات تراكمية محسوبة من البيانات. \*\* معدلات منشورة في النشرة الفصلية للبنك المركزي

ان عملية تقييم هذه المعدلات في الجدول أعلاه تتم من خلال عملية حسابات متكررة من اجل التأكد من مطابقة المعدل المرجعي الذي يتم اعتماده لتوصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008، فبحسب نظام الحسابات القومية فان المعدل المرجعي ينبغي ألا يحتوي على أي عنصر خدمة وأن يعكس هيكل المخاطر في استحقاق الودائع والقروض. وبعد حسابات متكررة لمخرجات FISIM انطلاقاً من القروض والودائع ومعدلات الفائدة المختلفة المنشورة في التقرير السنوي للبنك المركزي وتلك المحسوبة خلال معالجة البيانات تبين انه توجد ثلاث معدلات يمكن اعتمادهما كمعدل مرجعي داخلي وهي:

- معدل الاقتراض بين البنوك لأيام
- متوسط معدلات على القروض والودائع
- ومعدل التراكمي الإجمالي

وينظر الى المعدلات الواردة في الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- انخفاضات حادة للمعدلات التراكمية ولمعدل الاقتراض بين البنوك بين سنة 2011 و2012
- ثبات المعدلات المقدمة من البنك المركزي على نفس المستوى خلال الفترة ما عدى معدل الاقتراض السقف فيشهد انخفاضاً كبيراً في سنوات 2012 الى 2014
- تباعد كبير بين معدل الاقتراض بين البنوك والمعدلات التراكمية من الاتجاهين (معدل الفائدة على القروض ومعدلها على الودائع)
- معدل الاقتراض بين البنوك يخص فترة أيام قليلة تتراوح بين 4 و 7 أيام مع وجود تذبذبات في مساره في الفترة ما بين 2010 و2014
- خلال هذه الفترة يمكن ملاحظة ان المعدل التراكمي الإجمالي يقع بين متوسط المعدلات بين القروض والودائع ومعدل الاقتراض بين البنوك

قبل تحديد المعدل الذي تم اختياره كمعدل مرجعي يجب التنويه على ان نظام الحسابات القومية لعام 2008 يقترح اولاً، اعتماد معدل الاقتراض بين البنوك دون فرضه وقد لوحظ ان مستواه متباعد جداً مع المعدلات التي ينبغي استخدامها معه في معادلة الحساب وفي حالة استخدامه ستؤدي الى تقديرات ضعيفة لـ FISIM على الودائع بالمقارنة مع مستواها والعكس بالنسبة للقروض. وثانياً، عدم اعتماد متوسط معدلات على القروض والودائع بحجة عدم تساوي مستويات القروض والودائع.

وبناء على ما ورد تم اختيار المعدل التراكمي الإجمالي كمعدل مرجعي داخلي ويتحصل عليه بقسمة مجموع الفوائد على القروض والودائع على مجموع القروض والودائع، وفقاً للمعادلة التالية:

$$rr = \frac{yL + yD}{rL + rD}$$

حيث، rr: السعر المرجعي، yL: القروض، yD: الودائع، rL: الفائدة على القروض، rD: الفائدة على الودائع.

قبل الخوض في طريقة حساب المعدلات المرجعة مع بقية العالم لابد من توضيح ان الصادرات والواردات لهذه الخدمة يفترض ان تتوفر في ميزان المدفوعات المعد من طرف البنك المركزي وليس من اختصاص الحسابات القومية وحسابه من طرف الحسابات القومية جاء نتيجة لعدم توفر المعلومات في ميزان المدفوعات.

اما المعدلات المرجعية مع بقية العالم فيمكن حسابها في أربع اتجاهات على:

- ودائع المقيمين في البنوك الأجنبية،
- ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية،

• القروض الممنوحة للمقيمين من قبل البنوك الأجنبية،

• القروض الممنوحة من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين.

وبعد النظر الى البيانات تبين ان القروض الممنوحة من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين شبه معدومة وعدم توفر القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية الى المقيمين كذلك. ونتيجة لهذه الوضعية فمن الممكن حساب صادرات و واردات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع فقط.

حيث تم اختيار المعدل المرجعي مع بقية العالم (rrRM) عن طريق حساب متوسط معدل الفوائد على الودائع في موريتانيا ومعدل الفوائد على الودائع في فرنسا<sup>4</sup> بحكم تواجد اغلبية الودائع لدى البنوك الفرنسية.

#### d. خدمات الوساطة المالية المستوردة والمصدرة:

تظهر البيانات المصرفية لودائع الأجانب في موريتانيا لودائع الموريتانيين في الخارج فقط في المعلومات المالية للبنك المركزي وبيانات البنوك الاولية حيث تظهر في جانب الأصول بالنسبة للاقتصاد الموريتاني وودائع الأجانب في موريتانيا فالبنوك الوطنية تقوم بعملية تصدر خدمة الوساطة المالية ويتم تقدير صادراتها بالصيغة التالية:

$$xSIFIM = xDrm * (rD - rrrdm)$$

xFISIM: صادرات FISIM، xDrm: ودائع الأجانب في موريتانيا، rD: سعر الفائدة على الودائع في موريتانيا، rrrdm: السعر المرجعي مع بقية العالم.

ومن جهة الخصوم للاقتصاد فهي عبارة عن ودائع الموريتانيين في البنوك الأجنبية وتعتبر توريدا لخدمات الوساطة المالية وتحسب على النحو التالي:

$$mSIFIM = mDrm * (rrrdm - rDFr)$$

: واردات mFISIM، mDrm: ودائع الموريتانيين في الخارج، rrrdm: المعدل المرجعي مع بقية العالم، rDFr: سعر الفائدة على الودائع في فرنسا.

#### iii. موازنة العرض والطلب لخدمة FISIM:

تعتبر عملية توازن العرض مع الطلب من اهم المراحل في عمل المحاسبون القوميون بشكل عام وفي توزيع مجاميع FISIM بشكل خاص فهي تضع التقديرات المختلفة للمجاميع في إطار محاسبي متناسق، ففيها تتم مقابلة التقديرات بشكل يسمح بمقارنتها أولا وتحديد نواقصها ثانيا.

وبالرجوع الى التقديرات التي تم الحديث عنها سابقا فقد تم إيجاد تقديرات لكل من المخرجات المحسوبة على أموال الودائع والقروض للمقيمين والصادرات والواردات.

ومن اجل توازن العرض والطلب يتوجب تقدير الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الاسري من المجاميع التي تم تقديرها سابقا وبمساعدة توزيع الودائع والقروض ومن اجل بلوغ هذه الغاية يجب تحديد عناصر العرض وهي تتكون مما يلي:

• المخرجات الداخلية وهي محسوبة على الأموال المستخدمة من قبل المقيمين

• مخرجات مصدرة وتحسب على أموال غير المقيمين

• الواردات هي ودائع الموريتانيين في البنوك الأجنبية.

ومن اجل توزيع هذا العرض على الطلب مع مراعات توصيات الحسابات القومية في تساوي بينهما يمكن تلخيص مراحل عملية التوزيع او توازن العرض مع الطلب فيما يلي:

• وضع جزء الصادرات المحسوب عن طريق ودائع غير المقيمين كمخرجات في جانب العرض؛

<sup>4</sup> الموقع الالكتروني للبنك الدولي <https://donnees.banquemoniale.org/indicateur>

- إضافة الواردات كاستهلاك وسيط لأن البيانات المتعلقة بأموال الأسر الموضوعية في الخارج ضئيلة مقارنة بأموال الإدارة والشركات؛
  - تقسيم الجزء الآخر من الإنتاج المحسوب على ودائع وقروض المقيمين بين الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط وفقا لهيكل تقرير مصدر القروض المنشورة في تقرير البنك المركزي.
  - وفي مرحلة أخرى من العمل يتم توزيع الاستهلاك الوسيط بين الأنشطة الاقتصادية وهي مرحلة مهمة في اعداد مصفوفة الاستهلاك الوسيط والتي تدخل في عملية تركيب جدول المدخلات والمخرجات.
- ومن اجل توضيح أكثر لعملية التوزيع يتطرق المثال التالي بالتفصيل الى كيفية التوزيع بين العرض والطلب حسب المنتجين لخدمة FISIM تمت عملية الحساب على بيانات 2014 الواردة في المصادر الانف ذكرها، الجدول (2) يوضح عملية التوزيع:

الجدول 2: توزيع العرض على الطلب حسب كل المنتجين ونوعية العمليات بملايين الاوقية الجديدة:

المجموع	صندوق الإيداع والتنمية		مؤسسات القروض الصغيرة		البنوك الأولية		المجاميع
	العمليات مع غير المقيمين	العمليات مع المقيمين	العمليات مع غير المقيمين	العمليات مع المقيمين	العمليات مع غير المقيمين	العمليات مع المقيمين	
3830		555		154		3121	الإنتاج الكلي
3830		555		154		3121	الإنتاج المحلي
316					316		الإنتاج المصدر
575					575		الواردات
4721		555		154	891	3121	مجموع العرض
2754		306			575	1873	الاستهلاك الوسيط
1651		249		154		1248	الاستهلاك النهائي الأسري
316					316		الصادرات
4721		555		154	891	3121	مجموع الطلب

المصدر: حسابتنا انطلاقا من بيانات الحسابات القومية لعام 2014.

##### 5. تأثير توزيع FISIM على الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن ملاحظة تأثير الانتقال إلى النظام الجديد على إجمالي الناتج المحلي على العديد من المجاميع نظرا لاستخدام مصادر جديدة مما ساعد في تحسين التغطية بالمقارنة بالمصادر المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام 1993. كما أن التغييرات في طرق الحساب الناتجة عن تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 ساهمت هي الأخرى في هذا التغيير.

يلخص الجدول التالي التغييرات المختلفة بين معالجة البيانات في الحسابات القومية لعام 1993 ومعالجتها في الحسابات القومية لعام 2008

## الجدول 3: معالجة خدمات الوساطة المالية في النظامين:

المراحل	نظام عام 1993	نظام عام 2008
مصادر البيانات	ميزانيات بعض البنوك والبنك المركزي.	الوضيعة الشاملة لموازنات البنوك ومؤسسات التمويل الصغيرة وميزانية صندوق الودائع والتنمية.
جمع البيانات	جمع ميزانيات البنوك التجارية لدى الإدارة العامة للضرائب من خلال كتابة المعلومات يدوياً من طرف فريق من عدادى المكتب الوطني للإحصاء.	موازنات شاملة والتقارير عن جميع وحدات الإنتاج في البلاد مقدمة من طرف البنك المركزي الموريتاني.
التغطية	موازنات البنوك المجموعة سنوياً قد لا تشمل كل البنوك ولا يتم تقدير البنوك غير الموجودة فيها. غياب المعلومات عن مؤسسات القروض الصغيرة وصندوق الإيداع والتنمية.	المعلومات المتوفرة عليها هي عبارة عن تقارير ووضعيات منشورة من البنك المركزي الموريتاني وتوفر معلومات عن كل الوحدات
كيفية حساب خدمات الوساطة المالية	مخرج خدمات الوساطة المالية يساوي الفوائد المستلمة ناقصاً الفوائد المدفوعة.	يتم احتساب مخرج خدمات الوساطة على أساس الودائع والقروض والفوائد على الودائع والفائدة على القروض والسعر المرجعي
خدمة الوساطة المالية مع العالم الخارجي	لا تحتسب الصادرات والواردات من خدمات الوساطة المالية في الحسابات القومية القديمة.	يتم احتساب الصادرات والواردات من خدمات الوساطة المالية على الودائع المقيمة في الخارج والودائع غير المقيمة في النظام المصرفي المحلي.

بعد توزيع خدمات الوساطة المالية بين المستخدمين بمثابة تحسن كبير تم إدخاله في سنة الأساس لعام 2014 الجديدة، من خلال التغييرات المختلفة التي أدت إلى زيادة في إنتاج خدمات الوساطة المالية بنسبة 34.66% الجزء الكبير منها يحسب المخرجات ويقدر بـ 23.47%. وترجع هذه الزيادة في الإنتاج إلى استخدام مصادر جديدة وتحسين تغطية مصادر المعلومات بالمقارنة مع النظام القديم.

يظهر توزيع خدمات الوساطة المالية على عناصر الطلب المذكورة سابقاً في توازن العرض والطلب انخفاضاً في الاستهلاك الوسيط بنسبة -11.23% مقارنة بمستواه في نظام الحسابات القومية 1993. بالنسبة لعناصر الطلب الأخرى فقد ساهمت إضافة الاستهلاك النهائي الاسري والصادرات لخدمات الوساطة المالية في الحسابات القومية بحيث ساهم الاستهلاك النهائي لخدمات الوساطة المالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.01% والصادرات بنسبة 0.19%.

تؤدي الطريقة الجديدة لحساب خدمات الوساطة المالية إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.35% بسبب احتساب واردات خدمات الوساطة المالية والتي تعمل على تقليص مساهمة الخدمة في الناتج المحلي الإجمالي. يوضح الجدول التالي التأثير على مجاميع الحسابات القومية بالنسبة لسنة الأساس 2014.

الجدول 4: التأثير منهجية التقديرات على مجاميع خدمة الوساطة المالية في النظامين بملايين الاوقية الجديدة:

مجاميع	نظام 1993	نظام 2008	الفرق بالملايين الاوقية جديدة	الفرق بالنسب المئوية	التأثير في % من الناتج القومي الإجمالي لعام 1993
الإنتاج المحلي	3102	3830	728	23,47%	
الإنتاج المصدر		316	316	100%	
الواردات		575	-575	-100%	-0,35%
مجموع العرض	3102	4721	1618,5	52,18%	
الاستهلاك الوسيط	3102	2754	-348	-11,22%	
الاستهلاك النهائي الأسري		1651	1650,8	100%	1,01%
الصادرات		316	316,0	100%	0,19%
مجموع الطلب	3102	4721	1618,5	52,18%	

المصدر: حسابتنا انطلاقاً من بيانات الحسابات القومية لعام 2014 والحسابات القومية لسنة 2014 حسب نظام 2008.

#### 6. الخلاصة والتوصيات:

وبالرجوع الى الغرض من هذا البحث والمتمثل في شرح معالجة وحساب مجاميع خدمات الوساطة المالية المحسوبة بطريقة غير مباشرة وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008. تعكس طريقة حساب مجاميع خدمات الوساطة المالية بعض الخيارات بناءً على البيانات المتوفرة ودرجة تجميعها وتغطيتها. وقد أتاح هذا العمل المنجز في إطار التحول الى نظام 2008 تحسين جودة المجاميع ونوعية الحسابات القومية وعلى الرغم من وجود عدة مستويات من الضعف المتمثلة في:

- تخفي بعض المسميات الواردة في مصطلحات المستخدمة من المصدر الى دمج مجموعة من القيم في قيمة واحدة مما يتسبب في خلط قيم لعمليات تخص قطاعات مؤسسية مختلفة في قيمة واحدة؛
- أخطاء ترميز أو حساب العمليات ممكنة دائماً في هذا النوع من العمل؛
- غياب القروض الممنوحة للأسر وللشركات الخصوصية من طرف البنوك الأجنبية حيث تحتسب كواردات.

تملي هذه الصعوبات في معالجة البيانات على منتجي البيانات والمكتب الإحصائي الوطني العمل معاً لتحسين جودة بيانات المصدر وتنسيق طرق الحساب من خلال إنتاج المنشورات المشتركة لتسلط الضوء على القيود التي لوحظت خلال هذه العملية.

## 7. قائمة المراجع

1. الامم المتحدة، نظام الحسابات القومية لعام  
Cote ST/ESA/STAT/SER.F/2/Rev.5-2008  
<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/sna2008fr.pdf>.
2. البنك المركزي الموريتاني، التقارير السنوية  
<http://www.bcm.mr/rapport-annuel>
3. البنك المركزي الموريتاني، الحالة النقدية  
<http://www.bcm.mr/statistiques-monetaires>
4. البنك المركزي الموريتاني، الحالة المالية للبنوك الأولية  
<http://www.bcm.mr/situation-consolidee-des-banques>
5. البنك المركزي الموريتاني، النشرة الإحصائية الفصلية  
<https://www.bcm.mr/bulletins-trimestriels-des-statistiques>
6. التقرير السنوي لصندوق الايداع والتنمية  
[www.cdd.gov.mr/sites/default/files/fichiers/Rapport-Activite-Annuel-2014.pdf](http://www.cdd.gov.mr/sites/default/files/fichiers/Rapport-Activite-Annuel-2014.pdf)

